



النهائية للسلع الأمريكية المقيمة بالعملات الدولية الأخرى لتصبح أعلى من مثيلاتها وأقل تنافسية للمستورد، فيُضعف هذا من الطلب على المنتجات الأمريكية، ويؤدي إلى تراجع الصادرات، وهذا لن يسمح به الفيدرالي الأمريكي.

هبوط معدل البطالة من 4.9% إلى 4.6% أعطى إشارة قوية لتعافي الاقتصاد الأمريكي ومضيه بخطى ثابتة

كما يؤثر ارتفاع الدولار بشكل سلبي أيضًا على الاقتصادات الناشئة، بما قد يؤدي إلى تراجع معدلات النمو لديها، فارتفاع الدولار في مواجهة العملات العالمية مترامًا مع ارتفاع في أسعار الفائدة المصرفية في أمريكا، سيؤدي إلى موجة انسحاب (نزوح) لرؤوس الأموال الأجنبية من الاقتصادات الناشئة إلى الأسواق الأمريكية بغرض الاستثمار والتوطن فيها، مما يدفع بمعدلات النمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة للانخفاض، ويضع عليها مزيد من الضغوط الاقتصادية من قبيل إيقاف المشاريع القومية وخفض في الإنفاق العام وتكبيد عجز مالي في الميزانية وارتفاع في معدلات البطالة.

فطوال السنوات الماضية سعى الكثير من المستثمرين وصناديق تحوط واستثمار للاستفادة من انخفاض معدلات الفائدة الأمريكية، بالاقتراض من المصارف الأمريكية واستثمارها في سندات الخزنة ذات العائد المرتفع في الأسواق الناشئة، مثل تركيا وبولندا والمجر وجنوب إفريقيا والمكسيك والصين والبرازيل وماليزيا وغيرها.

إذ تشير التقارير الدولية أن ملكية الأجانب في سندات الخزنة المحلية في الاقتصادات الناشئة ارتفع من 8% عام 2007 إلى 17% بحلول العام 2012 وقد وصلت هذه النسبة في الاقتصاد الماليزي إلى 45% ونحو 35% في بولندا والمجر والمكسيك وإندونيسيا وتركيا حيث وصلت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد التركي إلى 16 مليار دولار في العام 2015.



من المحتم أن تشهد الاقتصاديات الناشئة انسحابات للمستثمرين الأجانب مع ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية إذ لن تفلح عوائد الاستثمار في الأسواق الناشئة من تغطية تكلفة سعر الفائدة الأمريكية. ومن جهة أخرى فإن خبراء اقتصاد يرون أن مواصلة ارتفاع الدولار سيؤدي إلى زيادة قيمة إجمالي الدين الخارجي في تلك الاقتصادات (الناشئة) وباللغة أكثر من 2.5 ترليون دولار لأن أغلب ديون تلك

الاقتصادات مقيمة بالدولار وبالتالي سيؤدي ارتفاع قيمة الدولار إلى ارتفاع القيمة الإجمالية للدين الخارجي وزيادة مصاريف خدمة الدين، وهو ما يمثل استنزافًا للميزانية العامة لتلك البلدان.

ولعل تأثير الاقتصادات الناشئة من ارتفاع الدولار يعود إلى خلل جوهري في بنية تلك الاقتصاديات إذ نجحت في رفع معدلات النمو خلال تراجع قيمة الدولار وانخفاض سعر الفائدة بزيادة الإنفاق على بنود الإنفاق العام على حساب البنود الاستثمارية، ولم تتمكن من معالجة مشاكلها الاقتصادية المزممة بحيث ترسم سيناريو لما قد يحصل لها مع ارتفاع الدولار وانسحاب المستثمرين الأجانب منها.

مواصلة ارتفاع الدولار سيؤدي إلى زيادة قيمة إجمالي الدين الخارجي في الاقتصادات الناشئة

أثر ارتفاع الدولار بشكل نسبي على عدد من الاقتصاديات الناشئة ما بعد انتخاب ترامب وأفزعتها أرقام تحسن الاقتصاد الأمريكي للأسباب التي ذكرت أعلاه، وظهرت إدعاءات أن الاقتصاد التركي يمر بأزمة كبيرة وأنه يواجه انقلابًا اقتصاديًا، والاقتصاد الصيني يواجه هو الآخر أزمة ستؤثر على معدلات النمو في العالم بأسره.

فيما يلي نظرة على عينة من عملات بعض الدول الناشئة تبين تأثيرها مقابل الدولار في الفترة التي لحقت انتخاب ترامب رئيسًا للولايات المتحدة وبداية صعود الدولار إلى مستوياته القياسية، وحتى اليوم 7 ديسمبر/كانون الأول الجاري.

الليرة التركية الأكثر انخفاضًا

في الرسم أدناه يظهر سعر صرف الإيوان الصيني مقابل الدولار حيث انخفضت قيمته من 6.78 إلى نحو 88.6 إيوان لكل دولار بنسبة تقارب 1.47% في الفترة المحددة من 9 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 7 ديسمبر/كانون الأول.



كما انخفضت الروبية الإندونيسية مقابل الدولار أيضًا في الفترة المحددة من 13.127 إلى 13.302 روبية مقابل الدولار أي بنسبة انخفاض تقدر بنحو 1.33%.



أما الرنجة الماليزي فقد انخفض أمام الدولار في الفترة المحددة من سعر 4.23 إلى نحو 4.41 رنجة لكل دولار أي بنسبة تقارب الـ4%.



عملة الزلوتي البولندية انخفضت هي الأخرى من 3.9806 إلى 4.1277 زلوتي لكل دولار أي انخفض بنسبة 3.6%.



وأخيرًا الليرة التركية التي تبدو أنها الأكثر تأثرًا من بين العملات المرصودة إذ انخفضت من 3.2102 ليرة لكل دولار إلى 3.4171 في الفترة المحددة أي بنسبة انخفاض بلغت نحو 6%.



والجدير الذكر أن هذه المعدلات تعتبر آتية وقابلة للتغير مع تغير السعر، كما أنها تعكس مدى تأثر العملات الآتفة الذكر مقابل الدولار وليس إلا.

---

رابط المقال: <https://www.noonpost.com/15521/>